



الوزيرة تفضي العاطلين!

في مطلع ٢٠٠٥ استبشر العاطلون بولادة وزارة جديدة وعلى رأسها «فاطمة العاطلين» عن الوزارة، على غرار فطم الأولاد عن الحليب «بميزانية خاصة وضخمة تقوق ميزانيتها ميزانية الوزارة ((الأم)) العمل، وقد تكون مفتوحة على «مصراعيها» كجمعيات الفونغو «علها تحتضن بقدمها لو يقليل من العاطلين المحرومين من تأمين «التعطل» في وزارتها، ليخرج بعدها وزير العمل مجيد العلوي بتصريح رسمي في الصحف المحلية، يدعوا فيه كافة وزارات المملكة ومؤسساتها للتعاون مع «المشروع الوطني للتوظيف المتسرة ولادته هو الآخر بصفته المشرف العام على المشروع لا العاطلين ((سيلقون حفاوة من الوزيرة الحنونة لكونها امرأة، ومن طبيعتها العطف على الأبناء أكثر من الرجال، ما دروا أن الوزيرة وبعد مضي ٢ أيام فقط من تصريح وزير العمل، قدمت رسالة اعتذار لعدم استطاعتها توفير وظائف شاغرة، لتستأنف بعدها التوظيف بعد ١٠ أيام لحاملي الثانوية خارج مشروع التوظيف من فئة «البرقلي وما دروا أيضاً أن الوزيرة تملك الوزارة بمناصبها ومرافقتها ودهاليزها ولا تقبل إلا بتوظيف تيارها «السيخواني» لتسخر كافة المناصب العليا والحساسة له. كما أن معهد البحرين للتدريب للعام الثاني على التوالي يبعث أعداد من الطلبة للتدريب من حاملي الدبلوم لعدة شركات ووزارات ومن ضمنها وزارة «التمنوية»، والسؤال هو: كم من طالب بعثه معهد البحرين ووظف في الوزارة المذكورة؟! ما مصير الطلبة الذين سيلتحقون بالوزارة في شهر أكتوبر المقبل للتدريب؟! وهل تمتلك الوزيرة الشجاعة، وتكشف عن أوراق توظيف الوزارة لمدة عامين ١٩.. فقط من أجل تنفيذ ما ندميه من أباطيل، وسنكون شاكرين لها ذلك!

عادل العادي

هل يمتلك الوزير الشجاعة فيقدم استقالته؟



هاشم السيد سلمان الموسوي *

الخريجين المتفوقين للاستفادة منهم في المستقبل عندما ينخرطون في سوق العمل، فهل يتم اختيار هؤلاء على أساس الكفاءة في التعليم.. الواقع يشهد عكس ذلك وينبئ بأن المشاريع الضخمة تستفيد منها مجموعة من ذوي التوجهات المعينة ويحرم آخرون. للأسف الشديد ليس هناك اهتمام بالكفاءات البحرينية حتى أولئك الذين درسوا على حسابهم الخاص في أفضل الجامعات الأجنبية، الكثير من القصص المؤلمة يمكن أن تروى ولكنني أكتفي بقصة أحد المهندسين البحرينيين في وزارة الكهرباء والماء، حيث كان يحمل شهادة في الهندسة من لندن على حسابه الخاص كما يحمل دبلوم الدراسات العليا من أفضل الجامعات في لندن، عمل في الوزارة لمدة خمس سنوات كان خلالها مثالا للتقاني والإخلاص ويشهد له الجميع بالكفاءة وحب العمل، وبعد خمس سنوات تم فصله من العمل بحجة عدم اجتياز البرنامج التدريبي وتم تعيين مهندس أجنبي محله بدون مقابلة وقد تعدى سن الستين، براتب يعادل ضعفي الراتب الذي يستلمه المهندس البحريني المقال وبامتيازات لا يحصل البحريني على النصف منها وما زال المهندس الأجنبي يعمل في الوزارة على كبر سنه وعدم خبرته بينما المهندس البحريني لم يجد له مكانا سوى التدريس في المدارس الصناعية.

الوزير الذي يعجز عن

وضع خطة تستوعب

خريجي الجامعات بحيث

يتم تغطية الشواغر من

خلال توجيه الجامعات

المحلية لاستيعاب الطلبة

في التخصصات المطلوبة

للوزارة، هو وزير غير

مؤهل للبقاء على رأس

الوزارة ويجب استبداله

بآخر أكثر كفاءة وقدرة

على الموازنة بين

مخرجات التعليم وحاجة

سوق لعمل.

* رئيس نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء

ب - الإصلاح الاقتصادي.

ج - إصلاح التعليم والتدريب.

وفي مجال إصلاح سوق العمل فقد تم تشكيل طرفين لإدارة العملية هما هيئة تنظيم سوق العمل برئاسة وزير العمل مجيد العلوي وصندوق العمل برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحارنة. كذلك وجود المشروع الوطني للتوظيف الذي يهدف إلى توفير فرص العمل الكريم لمواطني مملكة البحرين، ومعالجة مشكلة البطالة بين المواطنين من الجنسين على المدى القريب، وإدماج جميع الباحثين عن عمل في خدمة الوطن من خلال الانخراط في سوق العمل في جميع المجالات الاقتصادية بما يحقق النمو الاقتصادي لمملكة البحرين، وتوفير فرص العيش الكريم والرفاه للمواطنين.

كل تلك العناوين وهذه المشاريع الضخمة من المؤمل أن تحدث طفرة نوعية في الاقتصاد البحريني وتقضي على مسألة البطالة والتمييز في التوظيف وترفع الكفاءة لدى المواطن البحريني الذي سيجد أمامه المشاريع الضخمة التي تنتظر تفعيل كفاءته وصلها والاستفادة من قدراته، فهل نحن أمام تغيير حقيقي فعلا؟! كان الأمل يحدهو المواطن البحريني الذي شهد فترات طويلة من التمييز والإقصاء بأن يكون العهد الماضي قد ولى إلى غير رجعة وأن تحصيله العلمي وشهاداته سوف يشفعان له بأن يكون المنافس الأقوى للعمالة الأجنبية التي تغرق البلد من غير حسيب أو رقيب ولكن الواقع خيب آماله والحقائق تنطق عكس التصريحات والمشاريع، فالدولة غير جادة في توظيف البحريني أو إحلاله محل الأجنبي والتمييز ازدادت حدته فأصبحنا نشهد توظيف على الهوية من دون شهادات أو كفاءة وتعيينات للألقاب الكبيرة بل الأدهى من ذلك قامت بعض الوزارات بإضافة مزايا جديدة للأجانب عند تجديد العقد مباشرة حيث تضاف رتبتين على الدرجة كل سنة أو سنتين حسب مدة العقد، وبالرغم من وجود أعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية في عداد العاطلين إلا أن الإعلانات لتوظيف مدرسين في الخارج انتشرت في العديد من البلدان العربية بحجة عدم وجود التخصصات المطلوبة في البحرين، وهو ما يدل على غياب الإستراتيجية الحقيقية لدى وزارة التربية والتعليم.

وهنا لا بد من الإشارة بشكل صريح، إن أحد أهداف هذه المشاريع هو إصلاح التعليم وأن سياسة الدولة هو ابتعاد

الوزارة تكليف ومسئولية وليست تشريف يستغلها الوزير ويمسك بها على حساب مصالح الآخرين. لذلك يجب أن يتحلّى الوزراء بالشجاعة ويعترفون بالفشل ويقدمون استقالاتهم تنفيذاً لليمين التي أقسموا عليها عند تولي الوزارة. وبعقودنا بأن الوزير الذي يعجز عن وضع خطة تستوعب خريجي الجامعات بحيث يتم تغطية الشواغر من خلال توجيه الجامعات المحلية لاستيعاب الطلبة في التخصصات المطلوبة للوزارة، هو وزير غير مؤهل للبقاء على رأس الوزارة ويجب استبداله بآخر أكثر كفاءة وقدرة على الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق لعمل. وزارة التربية والتعليم خير مثال على ذلك، فبالرغم من وجود أعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية في عداد العاطلين إلا أن الإعلانات لتوظيف مدرسين في الخارج انتشرت في العديد من البلدان العربية بحجة عدم وجود التخصصات المطلوبة في البحرين، وهو ما يدل على غياب الإستراتيجية الحقيقية لدى هذه الوزارة.

فلماذا لا يراودنا الحلم بأن نشهد حالة فريدة من الشجاعة في البحرين وذلك بأن يقدم الوزير استقالته اعترافاً بالفشل في جعل البحرين تكتفي ذاتياً خلال فترة إدارته للوزارة خصوصاً مع استقدام مدرسين من دول عربية بينما خريجو الجامعات يعانوا من البطالة.

أليس من أهداف مشروع إصلاح سوق العمل الاهتمام بالكفاءات البحرينية وصلها وتدريبها لتحتل المواقع المتقدمة ويكون لها النصيب الأوفر في التوظيف؟! فمنذ إطلاق مشروع إصلاح سوق العمل في العام ٢٠٠٤م على يد ولي العهد، الذي يهدف إلى إعداد خطة وطنية يتم من خلالها وضع الآليات والسياسات التي تمكن من رفع إنتاجية وكفاءة الاقتصاد البحريني. ثم دراسة ماكنزي التي أوضحت وجود حوالي ٢٠ ألف عاطل عن العمل في الوقت الراهن مع إمكانية ارتفاع هذا الرقم إلى نحو ٧٠ ألف عاطل بحلول عام ٢٠١٢م، والتي أوصت بإصلاح ثلاثة محاور رئيسية هي: أ - إصلاح سوق العمل.